مجلة الحقوق والحريات

المجلد 13، العدد 2
السنة 2025 ، ص139-ص160

الديمقراطية التشاركية في مواجهة التحديات

تحليل واقع الحال

Participatory Democracy Facing Challenges
A Reality Analysis

رفرافي عبد الرحمان [1] فرحاتي عمر [2]

[1] كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الوادي (الجزائر)
refraf- abderrahmane@univ-eloued.dz

[2] كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الوادي (الجزائر)
dr.ferhatiomar@gmail.com

تاريخ الارسال:	تاريخ القبول:	تاريخ النشر:
2025/04/21	2025/08/08	2025/10/31

الملخص:

هذه المداخلة عبارة عن دراسة تحليلية تجميع لبعض الأفكار حول الديمقراطية التشاركية، استنادا إلى مراجعة الأدبيات في بعض الدول العربية ومنها الجزائر. وتهدف إلى تحليل المفارقة من خلال الديمقراطية التشاركية التي لا تزال تواجه عقبات أمام تنفيذها، باعتبار أن السياق الحالي في الجزائر قد يكون ملائمًا على ما يبدو لإضفاء الشرعية عليها وتعزيزها. كما نسعى إلى تحليل العلاقة بين التمثيل والمشاركة الديمقراطية. تمكننا هذه الدراسة من فهم الواقع ودفع الشكوك أيضا عمن ينكرها

الكلمات المفتاحية:

الديمقراطية التشاركية- التمثيل الديمقراطي- البناء الديمقراطي- الديمقراطية التمثيلية-التمثيل والمشاركة

Abstract:

This article is an analytical study through which we seek to gather some ideas about participatory democracy, based on a review of the experiences of Arab countries, including Algeria. It also aims to

المؤلف المرسل : عبد الرحمان رفرافي

analyze the implementation of participatory democracy, which still faces some obstacles, considering that the current context in Algeria may be conducive to legitimizing and strengthening it. We also seek to analyze studies on the relationship between representation and democratic participation. This study enables us to understand the reality and also dispel the doubts of those who deny it..

key words:
Participatory democracy - democratic representation - democratic construction - representative democracy - representation and participation

مقدمة

قبل الدخول في الموضوع، لا بد من تذكر بعض المعالم في سياق تعزيز الديمقراطية التشاركية. في السنوات الماضية، أصبحت الديمقراطية التشاركية محورًا مركزيًا للتحليل السياسي والنقاش في الدول العربية والأجنبية على حد سواء، تجدر الإشارة إلى أن تجارب المشاركة ليست جديدة وهي موجودة منذ مدة ليست بالبعيدة. ولكن في نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات، كان يُنظر إلى الحزب الديمقراطي على أنه علاج لأزمة الأحزاب السياسية، بل وحتى لضعف مصداقية الديمقراطية التمثيلية. وهذا يفتقر في الواقع إلى شرعية المؤسسات الديمقراطية التقليدية، بسبب الفساد وعدم فعالية الدولة في إعادة توزيع الموارد.

إن أزمة الأحزاب وأنظمة التمثيل السياسي والنقاش حول تقليص دور الدولة في سياق الهيمنة النيوليبرالية، بالإضافة إلى سلسلة من الإصلاحات السياسية التي تعدل معايير وصول المواطنين وتمتعهم، تولد توسع في مفهوم العمل السياسي، وانفتاح رسمي على الأقل على فاعلين اجتماعيين وسياسيين جدد. وعلى وجه التحديد، فإن فقدان مصداقية الأحزاب، وهي الوسطاء التقليديين بين الدولة والمجتمع المدني، ولّد توقعات قوية تجاه

الحركات الاجتماعية التي ظهرت، في منتصف التسعينات، كبديل ذي مصداقية للأحزاب كممثلين للمصالح الحقيقية للشعب.

ولكن هذا التوقع تلاشى عندما أصبحت الصعوبة التي تواجهها الحركات الاجتماعية في الحلول محل الأحزاب السياسية واضحة، وظهرت قدرة هذه الأحزاب على إعادة احتلال المجالات السياسية الرئيسية . وإن كان ذلك بطريقة استبدادية في كثير من الأحيان ومع القليل من الاحترام لقواعد الديمقراطية الانتخابية. والمؤسسات) ومجال النقاش السياسي في سياق الليبرالية الجديدة، يتم إعادة تعريف الخلاف حول البناء الديمقراطي بمعنى الصراع بين عدة مشاريع سياسية: المشروع الاستبدادي، المشروع النيوليبرالي والمشروع الديمقراطي التشاركي، والتي تشترك في بعض العناصر. يبدو أن هناك إجماعًا متزايدًا عند تقييم المشاركة الضرورية للمجتمع المدني في البناء الديمقراطي، ولكن كما يشير هؤلاء المؤلفون، فإن هذا الخطاب يخفي مجموعة شديدة التنوع من المشاريع الأيديولوجية والمصالح السياسية، فضلاً عن مفاهيم مختلفة للديمقراطية والرهان. .

إن الاهتمام بإعادة تعريف دور المواطنة واضح في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "ديمقراطية المواطنين[1]"، ويعترف هذا التقرير ويقدر، بشكل أساسي، من أجل ترسيخ الديمقراطية واحترام سيادة القانون والمؤسسات وقواعد اللعبة الانتخابية أو التمثيلية. وعلى الرغم من أنها لا تتعمق في المشاركة في حد ذاتها، إلا أنها تقدر دور الموضوعات السياسية الجديدة والعمليات السياسية والاجتماعية المتعلقة ببناء الدولة القومية في تعريف العملية الديمقراطية وتوجيهها[2].

[1] ج. أودونيل، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2004

[2] In some Arab countries the notion of "national citizenship" emerged from conflict (as in Algeria) or from negotiations over sovereignty with colonial powers (as in Egypt). But for the Mashriq countries established after the fall of the Ottoman Empire,3 that notion became

يتجلى الاهتمام المتزايد بتحديد مجالات وآليات المشاركة، وتحديد نطاقها في النقاش وصنع القرار السياسي. ولا يقتصر هذا النقاش على الدول العربية أو الإفريقية، بل يجري أيضاً في أوروبا. إن المخاوف السائدة فيما يتصل بتطبيق الديمقراطية التشاركية تشكل أهمية بالغة.

وتدور هذه المخاوف حول طرق المشاركة، وبخاصة نطاق تطبيقها. لقد خلفت الجهود المبذولة لتطوير بدائل حكومية من الحركات الاجتماعية والسياسية المتنافسة على النظام السياسي التمثيلي[1]، على المستوى الوطني أو الدولي، العديد من خيبات الأمل فيما يتعلق بالتغيير الاجتماعي والسياسي الذي تم تحقيقه أو تجسيده على وجه الخصوص بالالتزام. وقد خيبت الفاعلين الاجتماعيين والمطالبين *بالتغيير الدستوري*، الذي يُنظر إليه على أنه مصدر محتمل لتغيير سياسي عميق، آمال مؤيديهم، لأن مشاركتهم في النقاش حول

---

more of a process contested with the British and French mandates. The 1869 Ottoman Law of Nationality had affirmed citizenship conferred by both jus sanguinis (right of blood) and jus soli (right of soil). For example, British officials crafted citizenship to be separate from nationality, with a view of the territory as divided communally, based on prior colonial legislation elsewhere. The Arabs, by contrast, relied on their pre-war experience as nationals of the Ottoman Empire to negotiate the definitions and meanings of the citizenship mandate.

تُشرك تقارير التنمية الإنسانية العربية المؤسسات والمواطنين في البلدان العربية[1] في التحليلات والمناقشات المتعلقة بالعوامل التي تحدد الخيارات والحريات المتاحة للناس في جميع أنحاء المنطقة .منarab-hdr.org

[1] في عام 1989، دافع ليفورت عن مفهوم *تعبيري* للخلاف خاص بصراع الحركات الاجتماعية، مدركًا أنه *من خلال* إعلان الحقوق الجديدة، فإن هذا "يحسن" أداء الديمقراطية التمثيلية التي تجد نفسها تابعة لها. على العكس من ذلك، في نهاية السبعينيات، طور **ليفورت** فكرًا مناهضًا للتوافق حول "الديمقراطية الجامحة" التي أعطت استقلاليتها *وكل* قيمتها *السياسية* للصراع الاجتماعي. ومن ثم فقد تجاوز فئة "التعددية" البسيطة وقدم مفهوماً راديكالياً للديمقراطية يقوم على *مركزية الخلاف*. **Claude Lefort**, « Droits de l'homme et politique » [1979], dans *L'invention démocratique*, Paris, Fayard, 1994, p. 64.

الدستور مقيدة نسبيًا كمًا ونوعًا، وما تم الاعتراف به على الورق، لم يتحقق في الواقع، كما تدل على ذلك مناقشات الطاولة المخصصة للعمليات الدستورية.

يختلف السياق السياسي الحالي عما كان عليه قبل سنوات عديدة، عندما كان هناك تركيز على قدرة الحركات الاجتماعية على "دمقرطة الديمقراطية"، وفقًا لتعبير البعض: الآمال التي ولّدها بناء الديمقراطية التشاركية قد تضاءلت إلى حد كبير. اختفت. اليوم، وبمسافة نقدية أكبر، يمكننا تقييم المساهمات، ولكن أيضًا القيود المفروضة على العمليات التشاركية التي تم تنفيذها في السابق والعقبات الموجودة في الممارسة العملية، على الرغم من الإجماع الواضح لصالح الديمقراطية التشاركية[1].

يتمثل التحدي النظري في الابتعاد عن الرؤى شديدة النقد أو التشكك ووجهات النظر المفرطة في المثالية أو التفاؤل للديمقراطية التشاركية[2]، كما أشار عالم الاجتماع الفرنسي **ل. بلونديو**[3]، ووضع نظرة عامة مفصلة عن إنجازات الديمقراطية التشاركية .العمليات التشاركية، تعترف بحدودها وتتحملها من حيث آثارها ومفهومها، وتعيد تحديد بدائل التغيير السياسي والاجتماعي في الجزائر أو حتى بعض الدول المماثلة. وبدلا من أن تنتهي

[1] ظر إلى الحكومة التمثيلية على أنها آلية لتصفية الصراعات وتغيير شكلها؛ كآلة لخلق المصلحة العامة بمصالح خاصة – وهي فكرة استمدها المؤلف من قراءته **لجيزو**.

Claude Lefort, « Droits de l'homme et politique » [1979], dans *L'invention démocratique*, Paris, Fayard, 1994, p. 64.

[2] يمكن القول أن هذا المفهوم قريب من ذلك الذي طوره **روبرت كاستل** في التسعينيات: الليبرالية السياسية، والاندماج الاجتماعي، والديمقراطية الترابطية، والإصرار على ضرورة أخذ المسألة الاجتماعية في الاعتبار؛ الدعوة إلى إصلاحية اشتراكية ديمقراطية حقيقية، مختلفة عن هذا "الإصلاح" الليبرالي الهادف إلى "هدم صرح الحقوق الاجتماعية" الذي يدافع عنه اليوم عدد من الأحزاب، ومع ذلك لا تزال تدعي أنها ديمقراطية اشتراكية (بدءا بالحزب الاشتراكي الفرنسي)

[3] BLONDIAUX L. 2008. Le nouvel esprit de la démocratie : actualité de la démocratie participative, La République des Idées, Seuil

المناقشة، فهي تستحق التجديد على أساس تشخيص النجاحات والإخفاقات القائمة، والتوقعات والإحباطات، والتطلعات والحقائق الملموسة، والخطابات والممارسات.

نركز في هذا المقال على العلاقة بين المشاركة والتمثيل والديمقراطية، والتي أتيحت لنا الفرصة للتأمل فيها بشكل تجريبي. وبعد عرض موجز للحالة الفنية، نقوم بتحليل بعض أبرز الاستنتاجات، في ضوء الأمثلة الحديثة في البلدان. وسنشير أيضًا إلى بعض الثغرات في المناقشة التي لا يزال يتعين سدها. سيسمح هذا التوازن، من ناحية، بتجنب الوقوع في أحكام القيمة الشائعة جدًا عند تقييم العمليات التشاركية، ومن ناحية أخرى، الإشارة إلى مسارات التفكير والبحث التي نعتبرها ضرورية أو مناسبة لتطويرها في مستقبل.

المبحث الأول: .النهج المتناقض للديمقراطية التشاركية

المطلب الأول: الحاجة إلى ضبط المصطلح

بشكل عام، نلاحظ تعدد المفاهيم والمفاهيم المستخدمة لتعريف الديمقراطية التشاركية، ومعظمها غير متطور بشكل كافٍ: مصطلحات مثل "المواطن/المجتمع/المشاركة الشعبية "من ناحية، و"الديمقراطية التشاركية/المحلية/المباشرة" ". "، من ناحية أخرى، هي الأكثر شيوعا[1]. عدم دقتها يعني أنه يتم استخدام واحد لآخر. ولكن هناك استخدامات مختلفة في التقاليد النظرية المتعددة.

في فرنسا، ترتبط الديمقراطية التشاركية بـ"الديمقراطية المحلية"، بينما في بعض الدول ترتبط بعبارة "الديمقراطية المباشرة". ومن دون الدخول في تحليل دلالي مفصل، من المهم

[1] الديمقراطية غير المباشرة،الديمقراطية التشاركية،الديمقراطية السائلة، الديمقراطية التداولية، الديمقراطية التمثيلية المختلطة،الديمقراطية الاجتماعية.

الإشارة إلى هذا الارتباك المصطلحي، لأنه يظهر أيضًا تعدد التصورات وطرق تصور ما تنطوي عليه الديمقراطية التشاركية، عمليًا.

الملاحظة العامة الثانية: أصبح النقاش أكثر تعقيدًا مع التقديم الحديث نسبيًا (التسعينيات)، في فرنسا، لمفهوم الديمقراطية التداولية والنقاش حول التداول في الأماكن العامة، وهو نقاش لخصه وقدمه ل. **بلونديو سنة 2004**[1]، والذي يأتي من الفلسفة السياسية الأنجلوسكسونية وبعض أعمال **ج.هابرماس**[2].

الملاحظة الثالثة: هناك حاجة إلى إجراء مقارنات بين الأقاليم وفيما بينها، حيث أن هناك القليل من الأعمال التجريبية المنهجية ذات الطبيعة المقارنة حتى داخل نفس المنطقة، ناهيك عن وجودها بين المناطق المختلفة (أوروبا وأمريكا اللاتينية).

تظهر الآن العقد التي لا تولد الإجماع بشكل متكرر في النقاش. أولا، العلاقة بين المشاركة والتمثيل أو بين الديمقراطية التمثيلية والتشاركية: هل ينبغي لأحدهما أن يحل محل الآخر أم يكمله؟ هل يتم تعويض عيوب الديمقراطية التمثيلية[3] بالديمقراطية التشاركية؟ ما هي

[1] **Loïc** Blondiaux, *Le nouvel esprit de la démocratie. Actualité de la démocratie participative*, Seuil, coll. « La république des idées », 2008

[2] إن هدف فلسفة **هابرماس** هو التأسيس لأخلاق تواصلية تقوم على أساس الاعتراف بالآخر والتحاور معه دون ادعاء أي من الطرفين بامتلاك الحقيقة داخل فضاء عمومي مشترك، وقد اتسم مشروعه بنقد النتائج المدمرة التي أفضت إليها صيرورة العقلانية المستمرة لكل أشكال الحياة المعيشة من جهة، ومن جهة أخرى يؤكد تمسكه بالمشروع التنويري ووعوده التحررية مناهضاً بذلك الجيل الأول من مدرسة فرانكفورت نفسها الذين أبدوا يأسا من المشروع الحداثي

[3] على هذا فإن العيب الرئيسي للديمقراطية التمثيلية هو **أنها تحرم المواطنين من هذه الرغبة في المشاركة الأكبر، والتي ظلوا يعبرون عنها لفترة طويلة**.ومن ناحية أخرى، فإن الديمقراطية التمثيلية **هي نظام غير شامل**.المسؤولون المنتخبون لا يمثلون الشعب الفرنسي بشكل عام. الأشخاص ذوو الإعاقة، أو المنتمون إلى الأقليات، ممثلون تمثيلاً ناقصًا. يعد الوصول إلى المناصب التمثيلية أكثر صعوبة بالنسبة لهؤلاء الأشخاص.

الظروف الاجتماعية والسياسية التي تضمن استمرارية أكبر لمشاركة المواطنين؟ وسوف نركز التحليل على هذه الجوانب طوال المقال. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن العقبة الرئيسية أمام المقارنة هي عدم دقة الدراسات التجريبية حول العمليات التشاركية: فالعمليات "محددة" (الميزانيات التشاركية، والمجالس التأسيسية، والمشاورات الشعبية)، ولكن لم يتم وصف أو توضيح كيفية عملها إلا القليل. محدد. وبالمثل، لا توجد مقارنات داخل المنطقة حتى فيما يتعلق بالأشياء المعروفة مثل الموازنات التشاركية.

المطلب الثاني: الاختلافات والتشابهات

إن أوجه التشابه في النقاش حول *التحديات* مهمة، ولكن هناك أيضًا بعض الاختلافات (حول الآليات المتاحة) كما سنتناول أدناه.

هناك تشابه في المناقشات الفرنسية وبعض الدول ومنها الجزائر فيما يتعلق بالتحديات (القيود) التي تواجه الديمقراطية الشعبية: في البداية، هناك صعوبة في تنفيذها خارج المستوى المحلي. وأظهرت المحاولات الرامية إلى توليد الديمقراطية التشاركية على المستوى الوطني – الحراك -أن العقبات (المعارضة من الطبقة السياسية التقليدية والسياقات المحلية الاستبدادية، على وجه الخصوص) لا تزال قائمة، ولكنها سلطت الضوء أيضا على أوجه الغموض المحيطة بهذا المفهوم. وممارسة الفاعلين الاجتماعيين.

هناك صعوبة أخرى، والتي تظهر بوضوح في معظم الحالات، وهي الاستيلاء على المواضيع التي سيتم مناقشتها والتشاور معها من قبل قوة مركزية أو إقليمية وتحديدها، وما يتبع ذلك من تقييد لشروط المناقشة ونطاقها. وهذه هي الحال، على سبيل المثال، فيما يتعلق بولاية وطبيعة النقاشات حول التعديلات الدستورية أو التأسيسية، ولكن أيضاً في

مجالات أخرى مثل القرارات المتعلقة بالسياسات الدولية (اتفاقية التجارة الحرة). وبالمثل، فإن انخفاض القدرة والتأثير السياسي للجهات الفاعلة التي تشارك في النقاش حول عمليات صنع القرار -غالباً ما تكون الآليات التشاركية مجرد استشارية -يؤثر على مصداقيتها وفعاليتها وشرعيتها.

ترتبط الصعوبات الأخرى بديناميكيات الجهات الفاعلة الاجتماعية، على سبيل المثال، عدم استغلال المساحات والآليات القائمة، بسبب سياق يتعارض مع العقبات الهيكلية والظرفية التي تحول دون "المشاركة الحقيقية"، ولكن أيضًا بسبب نقص التدريب والمعرفة فيما يتعلق الآليات الحالية والمتاحة. وهناك مشكلة أساسية أخرى تتمثل في مدى تمثيل أولئك الذين يشاركون: فليس كل المواطنين يتمتعون بنفس الوزن أو نفس القدرة على المشاركة. بالإضافة إلى ذلك، يعد النطاق الزمني أساسيًا، نظرًا لأن معظم عمليات المشاركة مؤقتة ولها تأثير ضئيل على المدى الطويل، وليس من السهل دائمًا فهم نطاقها.

أخيرًا، هناك صعوبة كبيرة تتمثل في استدعاء المواطنين المهتمين المحتملين للمشاركة (بسبب تكاليف الوقت والأنواع الأخرى من التكاليف العقلانية والاجتماعية والنفسية)، لذلك يمكن أن تؤثر المشاركة المنخفضة[1] على نطاق أو شرعية العملية التشاركية (على الرغم من أنها يمكن أن تكون أيضًا ذات أهمية استراتيجية) للضغط من أجل إعادة تعريف العملية، والموضوعات التي سيتم التشاور معها، وما إلى ذلك). وينطبق هذا بشكل خاص عندما يكون المجتمع المدني مجزأ، أو قليل الاهتمام، أو سيئ التدريب، أو محبطًا، أو يواجه مخاطر كبيرة عند التعبئة (حالة الصراع، القمع السياسي، الظروف الاجتماعية).

ما هو تأثير هذه الصعوبات على الديمقراطية التشاركية؟ وبشكل عام، تترجم حدود العمل التشاركي إلى الإحباط وخيبة الأمل، خاصة عندما لا يكون للمشاركة أي تأثير على

[1] الديمقراطية التمثيلية تقلل من مشاركة أكبر عدد من الناس في الحياة الجماعية

القرار، ولا تحقق تغييرات أكبر. خيبة الأمل التي بدورها يمكن أن تؤدي إلى عمليات التسريح الاجتماعي والسياسي، على سبيل المثال، في سياق التخصيص المفرط للسلطة حتى داخل الجهات الفاعلة الاجتماعية والسياسية الشعبية. وعندما لا تحقق عمليات المشاركة (الاستفتاءات أو المشاورات التي تكون نتائجها غير ملزمة؛ والعمليات الانتخابية التي لم يتم احترام نتائجها أو الاعتراف بها من قبل الجهات الفاعلة في السلطة) استجابة ملموسة وفعالة من جانب السلطات العامة، فإن الآليات المعمول بها تضعف مصداقيتها. ومن ثم، يمكن أن يحدث التطرف والتشكيك تجاه الوسائل والقواعد التقليدية للوصول إلى السلطة والنقاش السياسي.علاوة على ذلك، حتى عندما تكون هناك أطر قانونية تعزز التطوير المهني أو مشاركة المواطنين، فإنها لا تترجم دائمًا إلى عمل عام.

ولذلك فمن المفارقة أنه على الرغم من وجود إجماع واضح لصالح الشراكة الديمقراطية[1]، إلا أن العديد من العقبات التي تعترض تنفيذه لا تزال قائمة. ويرجع ذلك، إلى حد كبير، إلى التشتت أو التجزئة في تصور وتصميم وتنفيذ هذه الأجهزة "التشاركية" التي تغطي مجموعة واسعة من الممارسات والأهداف اعتمادا على الجهة التي تروج لها. وهذا يعني أن نفس الجهاز يمكن أن يكون له نتائج مختلفة اعتمادًا على السياق الذي يتم الترويج له فيه والجهات الفاعلة التي تبدأه أو تنفذه أو تتحكم فيه. ومن هنا تأتي أهمية قيام المحلل بإدراج تحليل الجهاز في سياق محلي محدد،[2] ولكن أيضًا في سياق وطني

[1] لديمقراطية التشاركية هي نموذج للحكم يمكن من خلاله للمواطنين المشاركة بشكل مباشر في عمليات صنع القرار. مزايا هذا النظام عديدة. أولاً، من الممكن أن تؤدي زيادة مشاركة المواطنين في صنع القرار إلى اختيارات أكثر تمثيلاً لمصالح الناس واحتياجاتهم. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساعد في بناء ثقة المواطنين في قادتهم وحكومتهم.

[2] لا ينبغي التغاضي عن عيوب الديمقراطية التشاركية. أولا وقبل كل شيء، يمكن أن يكون مكلفا للغاية من حيث الوقت والمال. وفي الواقع، يجب تنظيم المناقشات العامة والمشاورات والاجتماعات للسماح للمواطنين بالمشاركة الفعالة. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك نوع من اللامبالاة أو عدم الاهتمام من

وسياسي واجتماعي وثقافي. ويفسر الارتباط الوثيق بين الجهاز والسياق أيضًا صعوبة "تكرار" أو إعادة إنتاج التجارب الناجحة إن النموذجة الرسمية المفرطة للنجاحات والتجارب الحالية أمر خطير، سواء من الناحية العملية أو النظرية.

يكمن الاختلاف المهم الأول في النهج المعطى للديمقراطية المحلية والأدوار التي ينبغي أن تلعبها. على سبيل المثال، يركز النقاش الفرنسي بشكل أكبر على تحليل الديمقراطية المحلية/الديمقراطية القريبة، كما أن البعد "المحلي الجزئي" للمشاركة واضح، حيث يُنظر إلى هذا التقييد على أنه الوسيلة المرغوبة من قبل النشطاء السياسيين للسيطرة على النشاط السياسي، وتجنب العبء "التخريبي" أو المزعزع للاستقرار المحتمل للمناقشة العامة أو مشاركة المواطنين. يُنظر إلى المحلي على أنه حلقة ثانوية في الجدل السياسي، وفي كثير من الأحيان، لا علاقة له نسبيًا فيما يتعلق بأماكن أو مستويات صنع القرارات الأوروبية أو الدولية التي تضاعفت أيضًا. إن المشاركة محلياً، في سياق تصبح فيه عملية اتخاذ القرار أكثر تعقيداً وغموضاً، قد تبدو في أحسن الأحوال وهمية أو غير فعالة، وفي أسوأها، مهزلة أو مجرد لعبة مظاهر. وهذا بدوره سيسمح للسكان بالبقاء منشغلين بمناقشة قضايا غير مهمة، وتوجيه قطاعات احتجاجية معينة والسيطرة على السخط الاجتماعي من خلال منحه منفذًا "معبرًا" (صمام الهروب)، ولكن دون تأثير على العمل العام الحقيقي. وذلك على الرغم من «هوس» السياسيين الذي يحظى بتغطية إعلامية كبيرة، على الأقل في خطاباتهم الانتخابية.

وفي الوقت نفسه، في أوطاننا العربية يحظى الحل المحلي بقيمة أكبر بفضل الترويج المكثف لصالح اللامركزية، ويتم إعطاؤه محتوى ومعنى مختلفين. ويرى العديد من الفاعلين الاجتماعيين أن العمل السياسي على المستوى المحلي يؤدي إلى تغيير سياسي كبير،

جانب المواطنين، مما قد يؤدي إلى خلق خلل في عملية صنع القرار. وأخيرا، هناك خطر ظهور مجموعات المصالح الخاصة التي يمكن أن تؤثر بشكل غير متناسب على القرارات التي تتخذها السلطات العامة.

على سبيل المثال، من خلال انتخاب رؤساء البلديات والسلطات البلدية والإقليمية الأخرى، كما يتضح من القوانين. بشكل عام، يُنظر إلى اللامركزية على أنها أداة للديمقراطية المحلية تسمح بإعادة توزيع السلطة[1]، وعمليات التحديد الذاتي للتفضيلات الجماعية والاحتياجات "الحقيقية" للسكان (خاصة الأكثر تعرضًا للتمييز)، وهم نفس الأشخاص الذين يرون أنفسهم تخلت عنها قوة "بعيدة" تجسدها دولة غير فعالة، حريصة على تفويض التكاليف الاجتماعية للحكومات المحلية والمجتمع المدني، في سياق صعود الليبرالية الجديدة.

ومع ذلك، فإن نطاق التجارب المحلية ليس بالضرورة ما كان متوقعا قبل هذا الوقت. وتعتمد هذه النتيجة على دوافع مروجي العمليات التشاركية؛ على سبيل المثال، تم تنفيذ قانون المشاركة الشعبية في الذي لم يكن لديه بالضرورة نفس أهداف الفاعلين الاجتماعيين، الذين استولوا على هذا الإصلاح وعدّلوا معناه السياسي. وأكثر من الأداة نفسها، فإن تشكيل القوى المحلية والوطنية يؤثر على التأثيرات الحقيقية التي تحققها العملية التشاركية، بما في ذلك "التأثيرات الضارة" غير المتوقعة.

ويكمن الاختلاف الأساسي الثاني في الآليات التشاركية المتاحة والمستخدمة. في أوروبا، تم الترويج لأجهزة مثل هيئات المحلفين المواطنين، أو مؤتمرات الإجماع، أو المنتديات الهجينة، والتي لم يكن لها صدى يذكر في البلدان العربية، مع استثناءات قليلة.إذ لا يوجد أي اهتمام بتدريب المواطن وإعلامه وتحويله إلى محاور لخبراء ومحترفي المناظرة الفنية. وهذا يوفر رؤيتين مختلفتين للديمقراطية: ديمقراطية اجتماعية ذات طبيعة شعبية، تقوم على

[1] المصدر الأول للشرعية هو الانتخابات. "تصبح السلطة لا مركزية عندما يتم انتخابها"، كما يشير **أندريه دي لاوبادير** في أطروحته حول القانون الإداري. وبالمثل، يرى فرانسيس بول بينوا أن "اللامركزية تتناغم مع المثل الديمقراطية".

F-P. BENOIT, *Le droit administratif français*, Dalloz, 1968, p. 137

المشاركة الواسعة من جانب الجهات الفاعلة الشعبية، *في مقابل* ديمقراطية فنية تعتمد على المناقشة والمداولات السياسية التي تعمل على إعلام المواطنين وتدريبهم. يشير هذا إلى موضوع المواطن الذي ينكر ويتحدى سلطة "التكنوقراط" والخبراء، الحاضرين في أوروبا أكثر من غيرها، حيث يتم تحليل المشاركة "المدنية" و"المواطن" و"الشعبية" على نطاق أوسع.

في الدول العربية، يتم التركيز على الآليات الممكنة للديمقراطية "المباشرة"، حيث يتم القضاء على وساطة الأحزاب والنقابات وغيرها من الوسطاء التقليديين (فاقدي المصداقية وغير شرعيين بين السكان والسلطة التنفيذية) تجمعات المواطنين أو عادة ما يتم تبرير تعزيز هذه الآليات في سياق أزمات الأحزاب والتمثيل والمؤسسات الديمقراطية الرسمية، بما في ذلك البرلمانات، وهي واحدة من أكثر المؤسسات التي فقدت مصداقيتها في العديد من البلدان.

إن خطر الإفراط في إضفاء المثالية على الإمكانات التحويلية والديمقراطية لهذه الأجهزة. وفوق كل شيء، يجدر بنا أن نتساءل عن المخاطر التي ينطوي عليها استخدامها في سياق يتسم بسلطة الزعيم الاستبدادية، كما يتضح من الخلافات المحيطة بالمجالس المجتمعية في الوطن العربي وإلى أي مدى قد تقدم مثل هذه الأداة تقدماً أو ضمانة للديمقراطية وبديلاً مشروعاً للتمثيل التقليدي؟ أم أنه تعميم وفرض للمحسوبية من الدولة وتقصير في مصالح منظمات المواطنين؟

المبحث الثاني: المشاركة والديمقراطية : مفترق طرق

تُظهر مراجعة الأدبيات، التحديات المحيطة بتعزيز الديمقراطية التشاركية. بعد ذلك، نقوم بتحليل أهم التجارب التشاركية في منطقتنا العربية، وسنسلط الضوء على المساهمات التي قدمتها دراسات الحالة هذه والتفكير في العلاقة بين المشاركة والتمثيل.

الاعتبار الأول: يجب علينا أن نجعل "حداثة" التجارب التشاركية نسبية، حيث أن غالبية التجارب تعود إلى السنوات الماضية، ولم يتم دائما تأطير التجارب الأكثر نجاحا في سياق مناسب على المستوى القانوني، ولم تتم "موافقة" السلطات التنفيذية أو التشريعية. على العكس من ذلك، قد يكون الإطار القانوني في بعض الأحيان قسريًا أو يؤدي إلى نتائج عكسية، من خلال "تمكين" مساحات التمثيل في سياقات لا تكون فيها الجهات الفاعلة الحكومية المحلية ولا "المجتمع المدني" مستعدة (مدربة أو متحفزة) للاستفادة منها وعلى أية حال، فإن التحليل التفصيلي للجهات الفاعلة التي تروج لها، ودوافعها والسياق المحلي والوطني والاجتماعي والسياسي الذي يتم تنفيذها فيه ضروري لفهم نطاقها الحقيقي ومعناها السياسي. وعلى الرغم من التغييرات الدستورية والتشريعية التي تشجع هذه الأجهزة من الناحية القانونية، فإن ممارسات واستخدامات الأجهزة الحالية لا تزال مجزأة وغير متجانسة للغاية. يتداخل المفهوم النظري والتصميم المؤسسي وسياق التطبيق مع محتوى الجهاز ونطاقه.

بناء نظرة عامة على التغييرات الدستورية في معظم الدول والقوانين قد يؤدي هذا، للوهلة الأولى، إلى اعتبار المنطقة العربية عرضة للإيمان بالتنمية المستدامة أو العمليات التشاركية، وهذه هي صورتها الدولية. ومع ذلك، يكشف تحليل التغييرات القانونية والدستورية عن وضع متناقض ودقيق. ومن الضروري، لفهم ذلك، التوقف عند التغييرات التي أجريت في الدساتير والقوانين.

المطلب الأول: تنوع المفاهيم والممارسات

الفرع الأول: تصنيف الأجهزة التشاركية

يفرق فقهاء القانون والسياسة بين فئتين كبيرتين من الأجهزة: 1/"آليات العمل التشريعي المباشر"؛ 2/عمليات التفاعل بين الدولة والمجتمع المدني، والتي يسميها " *واجهات الدولة الاجتماعية*.

في المجموعة الأولى (آليات العمل التشريعي المباشر) هي :*المبادرة التشريعية الشعبية، الاستفتاء، الاستفتاء العام* تحدد آليات المجموعة الأولى على أنها " *المشاركة السياسية المباشرة"*، وتفحص علاقاتها المتبادلة مع الجهات الفاعلة في السياسة الرسمية "التقليدية"، أي مع مساحات التمثيل الراسخة. وفي الآليات المباشرة، يكون المواطنون و/أو منظماتهم الاجتماعية (وليس *الأحزاب السياسية*)هم الأبطال.

في المجموعة الثانية، يمكننا التمييز، من ناحية، *بين حالات "تمثيل المصالح"*، مثل حالات المشاركة في صياغة السياسات العامة(المجالس الاستشارية، الجمعيات..)؛ ومن جهة أخرى*" حالات الازدحام في تقديم الخدمات العامة ."* وفقًا للبعض، يتم التمييز بين هذه الحالات بمعيار *شدة* المشاركة " :*في تمثيل المصالح، يتم توجيه شدة المشاركة أكثر من أي شيء آخر على مستوى التشاور، بينما في الإدارة المشتركة يغطي هذا القرار بوضوح* " .

الفرع الثاني: التغييرات الدستورية والقانونية

تعزز الدساتير "مبادئ" و"آليات" المشاركة، وتكون الأخيرة أكبر إذا تم تأكيد الأولى. تبرز خمس مجموعات من الدساتير:

أ. الدساتير التي تشجع *الإعلان التشاركي للدولة/الحكومة*،الدساتير التي تذكر *المشاركة كحق في حد ذاتها* ، الدساتير التي تهدف المشاركة فيها *إلى توجيه سياسات قطاعية محددة*؛ الدساتير التي تعزز *المشاركة القطاعية* حيث تكون مشاركة المهتمين مباشرة بالقضايا القطاعية مميزة، الدساتير تدعم مبدأ *المشاركة الإقليمية، وخاصة على المستوى المحلي-البلدي*.

يظهر تحليل هذه الدساتير، بحسب، أن " *السيادة يمكن ممارستها بشكل مباشر والدساتير تضمن وتعزز المشاركة بدرجات متفاوتة* ."في الواقع، هناك اتساع وتنوع في "المبادئ" و"الآليات" المفتوحة لتشجيع المشاركة، لكنها غالبًا ما تكون عمليات محددة من أعلى وليس لها تأثير يذكر على القرار، وتكون استشارية في المقام الأول.

القوانين: هناك تشريعات محددة متنامية بشأن مشاركة المواطنين. منذ منتصف التسعينيات، تبنت بعض الدول أو تقوم بمعالجة قوانين وطنية تعزز مشاركة المواطنين (سواء آليات المشاركة المباشرة أو تمثيل المصالح والإدارة المشتركة)، بالإضافة إلى عدد لا يحصى من اللوائح البلدية والإقليمية أو الإقليمية أو الحكومية. هذه القوانين تقسم إلى مجموعتين:

من جهة، تركز بشكل رئيسي على تنظيم آليات المشاركة السياسية المباشرة. ويقتصر القانون على تنظيم استخدام هذه الآليات، في حين ينص قانون اخر على " *سلسلة من المبادئ والموارد والأهداف الخاصة بمشاركة المواطنين بطريقة أوسع وأكثر وضوحًا* "، والمقصود أن ترتبط المشاركة بتوسيع ممارسة الديمقراطية دون وساطة النظام السياسي. ومن ناحية أخرى، هناك قوانين تركز على الاعتراف بالمنظمات القائمة، وخاصة قوميات السكان الأصليين، وكذلك على ربط هذه المنظمات بعمليات اللامركزية: فالمشاركة واللامركزية مرتبطتان بتحديث الدول، والبحث عن الكفاءة.

المطلب الثاني: معضلات النقاش السياسي

وتعكس ثلاث معضلات ذات الحدين: الشرعية/الفعالية؛ المؤسسية /الاستقلالية، المشاركة/التمثيل.

الفرع الأول: فعالية الشرعية

بالعودة إلى النقاش الكلاسيكي حول الدافعين الأكثر شيوعًا (الشرعية أو الفعالية) لتطبيق الديمقراطية التشاركية أو على الأقل الأجهزة التشاركية، أن القوانين تتمتع بالشرعية باعتبارها الفاعل المركزي) ، في حين أن قوانين بعض الدول تتمتع بالشرعية باعتبارها الفاعل المركزي وتركز على مسألة الفعالية.سيكون الأول أكثر انفتاحاً على المشاركة السياسية، في حين أن الأخير سوف ينزع تسييس مشاركة المواطنين.

يمكن أن يكون هذا الاستنتاج مؤهلاً إذا تم تحليل سياق التطبيق والجهات الفاعلة التي تروج للقوانين، وهي جوانب لم يتم تعميقها بشكل كافٍ. لا تكمن مصادر الشرعية في الإطار القانوني فحسب، بل أيضًا في العوامل الاجتماعية والسياسية (قوة ومأسسة الأحزاب والمنظمات الاجتماعية)، والعمليات السياسية، ولا سيما درجة وشدة اللامركزية والتحويل اللاحق للموارد. لكن العمليات الانتخابية المحلية وقواعد اللعبة السياسية يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، كما أوضح ذلك من وجهات نظر مختلفة،

في حالة قانون المشاركة الشعبية ، يمكن للمرء أن يشكك في هدف الرئيس المتمثل في تعزيز المشاركة المدنية الواسعة، لأنه كان ينوي تقييد المساحات وتمثيل المعارضة السياسية (اللجان المدنية على مستوى الإدارات). وقد ينتج عنه تأثير غير مرغوب فيه وغير متوقع ولا يمكن التحكم فيه بشكل كامل من قبل السلطة التنفيذية، مما يعكس أن مروجي الأجهزة التشاركية قد يفقدون السيطرة عليها. وتظهر هذه التجربة، على نطاق أوسع، أنه على الرغم من أن الإطار القانوني يسعى إلى تقييد المشاركة، فإن بعض الممارسات السياسية تسمح لنا بالذهاب إلى أبعد من ذلك، في سياقات محلية ووطنية معينة.

ولا تستمد الشرعية من الإطار القانوني فحسب -بل يمكن أن تأتي من مصادر أخرى -ولا تستمد الفعالية دائما من هدف هذا الإطار القانوني، لأن كليهما (الشرعية والفعالية) يعتمدان على تدخل السياق والممارسات السياسية. من الممثلين؛ وهم لا يعارضون دائمًا. على العكس من ذلك، تعتبر فعالية العملية التشاركية عاملاً من عوامل الشرعية، لكن هذه المصطلحات ليس لها نفس المعنى بالنسبة للجهات الفاعلة التي تروج للعمليات من الأعلى أو من الأسفل. إن مجرد عملية تشاورية تفقد شرعيتها بالنسبة للفاعلين الاجتماعيين الذين يتم استدعاؤهم للمشاركة إذا لم يروا أي تأثير على عملية اتخاذ القرار، ولكنها يمكن أن تكون مشروعة وفعالة بالنسبة للسلطات التي تدعوها.

الفرع الثاني: إضفاء الطابع المؤسسي/الاستقلالية

هل من الأفضل إضفاء الطابع المؤسسي على أشكال المشاركة، أو ضمان قدر معين من الاستقلالية بحيث تعمل هذه الممارسات على تعزيز الديمقراطية؟ وهنا تكمن المعضلة التي ظهرت أن الجهات الفاعلة الاجتماعية لا تثق تمامًا في تدخلات السلطة التنفيذية.

نبدأ من ملاحظة أن :معظم الآليات المعترف بها قانونيًا لم يتم استخدامها بعد أو لم يتم استخدامها بشكل كافٍ، ولكن من المفارقة أن العديد من الحركات الاجتماعية لا تزال تطالب بتعزيز الأطر القانونية لتعزيز المشاركة. ولا يزال هذا الإصرار على التغيير الدستوري، على الرغم من عدم تطبيق النصوص القانونية، يلفت الانتباه إن تركيز الفاعلين الاجتماعيين على التغيير الدستوري والقانوني واضح، في الواقع، الأمر الأكثر إثارة

للدهشة هو أن الحركات الاجتماعية التي تطالب بعقد هذه المجالس لا تحقق دائمًا التمثيل فيها ولم تتمكن من التأثير إلا قليلاً على محتوى النص الدستوري[1].

وتشير المفارقة المذكورة أعلاه إلى مسألة مأسسة *أشكال المشاركة وتأثيرها على الديمقراطية* فهل تكون مثل هذه المأسسة مفيدة، أم أن تأثيراتها ليست واضحة إلى هذا الحد، بل وربما تكون سلبية، وتكمن هذه المفارقة في السؤال: لماذا نعطي كل هذه الأهمية للتغيير الدستوري والإطار القانوني إذا كان قليلا أو لا يطبق على الإطلاق، كما هو معروف؟ وبالإضافة إلى ذلك، إذا كانت تجارب المشاركة الأكثر نجاحاً سبقت تطبيق هذا الإطار القانوني أم أنها تتوافق معه؟ علاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي الإطار القانوني المذكور إلى نتائج عكسية من خلال توليد عملية مشاركة قسرية في سياق لا تكون فيه الجهات الفاعلة السياسية والاجتماعية جاهزة (المدربة أو المعبأة أو ببساطة مهتمة) للاستفادة منه واستخدامه.

يمكن للعملية التي يتم عقدها من أعلى أن "تجبر" الجهات الفاعلة على الامتثال لمتطلبات معينة للمشاركة والظهور وكأنها تنفذ عمليات تشاركية، ولكن دون أن تتمكن من جمع وتنظيم مجتمع مدني مجزأ ومستقطب.

هذه الملاحظة الأخيرة بشأن استخدام "المشاركة" كأداة للشرعية، تشير إلى مسألة مأسستها باعتبارها "ممارسة جيدة"، حتى في المؤسسات المالية الدولية (البنك الإسلامي

[1] تشكل التجارب التجريبية (على سبيل المثال: تجارب "البلديات الحرة" في الدنمارك وفنلندا والسويد) والهيكلة الإقليمية التجريبية (على سبيل المثال: في فنلندا وفرنسا والسويد) مقاربات مثيرة للاهتمام تجاه اللامركزية في العالم حيث يمكنها إثبات فعالية الإصلاحات وتمهيد الطريق. الطريق لمزيد من التغييرات على نطاق أوسع. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) 2017(، *إصلاحات الحوكمة متعددة المستويات: نظرة عامة على تجارب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية*، دراسات الحوكمة متعددة المستويات التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، منشورات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس، . https://dx.doi.org/10.1787/9789264272866-en

للتنمية، البنك الدولي)، إن ممارسة "القليل من الديمقراطية التشاركية" من شأنه أن يصبح أداة لإضفاء الشرعية على الحكومة، بينما سيكون في الوقت نفسه ممارسة لجذب الموارد الدولية[1].

أي أن "المشاركة" يتم مأسستها (من خلال أدوات مختلفة يتم تنفيذها حسب السياق) وتصبح ممارسة مشروعة أو مصدرًا للشرعية، في سياق تقليص دور الدولة وخفض تكاليف السياسات الاجتماعية.وبالنسبة للبعض، فإن هذا ليس له آثار إيجابية على التمثيل الديمقراطي، كما أنه لا يعزز الديمقراطية. ومن ناحية أخرى، تلتزم بتعزيز الأطر القانونية والاستخدام الأفضل لآليات المشاركة القائمة، ولكنها تشك أيضًا في أن تكون هذه كافية لتعزيز الديمقراطية. حسناً، تبقى معضلة أخرى، وهي العلاقة بين التمثيل والمشاركة، التي تتقاطع مع معضلة الشرعية/الفعالية.

الفرع الثالث:التمثيل/المشاركة

أن تنفيذ الأجهزة التشاركية، بعيدًا عن توفير قدر أكبر من الاستقرار للديمقراطية أو حل أوجه القصور في الديمقراطية التمثيلية، *يشكل في حد ذاته استجابة لعدم الاستقرار السياسي الشديد، لا سيما في بعض الدول، لا توجد علاقة بين التصميم الدستوري، ويبدو أن الاستقرار الديمقراطي ووجود المشاركة هو رد فعل على عدم الاستقرار أكثر من*

[1] ومن الممكن ربط هذا الاتجاه بالملاحظة التجريبية التي توضح كيف أن الموازنات التشاركية، التي ولدت خلال الثمانينيات في اليسار الأمريكي اللاتيني الجديد (البرازيلي)، أصبحت خلال نهاية العقد التسعينيات، في الأدوات التي تستخدمها حكومات اليمين ويمين الوسط. يرى المؤلف أن هناك استخدامًا متزايدًا لهذا الجهاز من قبل جهات فاعلة ذات أيديولوجية ليبرالية (أو ليبرالية جديدة) واضحة، وسوف يستمر هذا الاتجاه.

كونه مصدرًا للاستقرار ، وهذا تحليل وثيق الصلة في رأينا، مقارنة بدول مثل الإكوادور أو بوليفيا حيث تكون قواعد اللعبة السياسية والانتخابية متقلبة للغاية، حيث شرعية الحكومة الموجودة في السلطة هشة للغاية وحيث انخفض احترام المؤسسات التمثيلية بشكل كبير في السنوات الماضية، حيث يُنظر إلى البرلمان على أنه المؤسسة الأكثر فسادًا. ولكن إلى أي مدى يمكننا توسيع هذا التحليل ليشمل حالات أخرى؟ ويبقى أن نفكر في المعنى الحالي للآليات التشاركية.

إن النقاش حول إمكانية تعزيز الديمقراطية التشاركية لاستكمال أو استبدال أو معالجة أوجه القصور أو حتى إعادة إضفاء الشرعية على الديمقراطية التمثيلية لا يزال مفتوحا. لكن صعوبات التمثيل تنتقل إلى المشاركة: ما هي التمثيلية الموجودة في العمليات التشاركية؟ ما هي جدوى المشاركة على المدى الطويل، وكيف يمكننا تحويلها إلى ممارسة سياسية ليست عرضية بل دائمة؟ وما هي السياقات التي تشجع عليه أم لا؟ ولا تزال تلك الصعوبات قائمة.

خاتمة

إذا لم تكن هناك، علاقة واضحة بين المشاركة وتعزيز الديمقراطية، حتى في القوانين الأكثر تركيزًا على الشرعية، في دول مثل فنزويلا، التي تهدف في ظل تغير الأنظمة إلى تعزيز مشاركة المواطنين في الساحة السياسية، يجدر التساؤل: ما هي الآليات أو الأجهزة أو مساحات المشاركة التي ينبغي إنشاؤها أو إصلاحها؟ هل يمكن للأطر القانونية أن تضمن عمليات مشاركة مستقلة وفعالة ومشروعة في السلطة؟ إن العوائق التي تحول دون تحقيق ذلك ليست قليلة، مع الأخذ في الاعتبار أن القوانين والدساتير قليلة أو لا تطبق على الإطلاق، وأن الأحزاب السياسية عندما تستبعد من آليات المشاركة، تعيقها على المستوى المحلي أو الوطني، وأن العديد من الآليات القائمة وتتطلب تلك المشاريع تحويلاً فعالاً وكبيرًا للموارد المالية إلى المجالس المحلية لتحقيق نجاحها.

المفارقة الأكثر إثارة للدهشة هي أنه في سياق يفضي على ما يبدو إلى تنفيذ الشراكة الديمقراطية، مع مجموعة من الجهات الفاعلة المتباينة للغاية المؤيدة، مع الحجج والخطب والمبررات، وحتى الأطر القانونية الخيرية/*المسبقة*، فضلاً عن "الخير المنظور" "من جانب الوكالات الدولية والمؤسسات المالية الدولية، فإن النتائج هزيلة للغاية ومخيبة للآمال. ولكن، إذا أردنا أن نأخذ "الضرورة التداولية" على محمل الجد، فيجب علينا أن نفكر في كيفية التغلب على هذه العقبات وتعزيز التغييرات الاجتماعية والسياسية من خلال الديمقراطية التشاركية، دون الوقوع في الشك المفرط أو السذاجة.